

القطاع الزراعي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات

دراسة تحليلية للقطاع الزراعي خلال الفترة 2006/2015

رضا زهواني

جامعة الوادي

بوعافية سمير

جامعة برج بوعريش

Enviro_samir@yahoo.fr

ملخص:

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي يعول عليها في تنمية البلدان خاصة النفطية منها وتخلصها من تبعيتها المفرطة لقطاع المحروقات، وذلك لما يساهم به في الرفع من الناتج الداخلي الخام وتقليص الفجوة الغذائية والتشغيل. وبالنسبة للجزائر فقد سعينا من خلال هذا البحث الى تبين أهم المقومات التي يمتلكها القطاع الزراعي ومدى مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني. وقد سعت الدولة في مجال القطاع الزراعي الى انتهاج مجموعة من السياسات، حتى يكون هذا القطاع أحد البدائل التنموية للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي، الفجوة الغذائية، السياسة الزراعية.

Abstract

The agricultural sector is one of the most important sectors that all the countries rely on in the economic development, especially the oil-dependent countries, in hopes of abandoning the excessive dependency on the hydrocarbon sector, in view of its contribution in increasing the gross domestic product and reducing the food gap and unemployment. For Algeria, we sought through this research to illustrate the most important elements of the agricultural sector and its contribution to the development of the national economy. In the agricultural sector, the State has sought to adopt a set of policies, in order to lean on this sector as a development alternative for the Algerian economy outside the hydrocarbons sector.

Keywords: Agricultural sector, Food gap, Agricultural Policy

تمهيد:

تعد مسألة التنمية الاقتصادية والحفاظة على النمو الاقتصادي، الشغل الشاغل للدول والهيئات، ذلك لان تحقيق التنمية الاقتصادية هي الهدف الرئيسي الذي تسعى اليه معظم الدول، وهو المقياس الأهم في تصنيف تلك الدول.

لقد أدركت جميع دول العالم أهمية القطاع الزراعي كقطاع تنموي بديل لباقي القطاعات وعلى رأسها قطاع المحروقات خصوصا الدول النامية، على اعتبار أن زيادة الانتاج لمواكبة متطلبات المجتمع وانتظام انسياب المحاصيل الزراعية أمر ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية، وفي الجزائر يعد القطاع الزراعي ركيزة أساسية لبناء الاقتصاد الوطني، الا أنه لم يحظ باهتمام كبير من قبل المختصين، لاسيما فيما يخص المخصصات الاستثمارية والتمويلية المتاحة له. لذلك فان الاشكالية الرئيسية التي يعالجها هذا البحث هي:

الى أي مدى يمكن للقطاع الزراعي أن يكون بديلا تنمويا للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات؟

وللإجابة على اشكالية البحث يمكن تقسيم هذا البحث الى العناصر التالية :

- ❖ **أولا: مقومات القطاع الزراعي في الجزائر؛**
- ❖ **ثانيا: الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي في الجزائر؛**
- ❖ **ثالثا: السياسات المنتهجة لترقية القطاع الزراعي في الجزائر.**

أولا: مقومات القطاع الزراعي في الجزائر

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية في الجزائر، لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله لرفع عجلة النمو وتوفير المنتجات الغذائية وهذه المقومات تتمثل فيما يلي:

1- الموارد الطبيعية

تتمثل هذه الموارد في الأراضي الزراعية والموارد المائية وهو ما نتطرق اليه فيما يلي:

1-1- الأراضي الزراعية:

تعتبر الأراضي الزراعية أهم عامل يؤثر على امكانيات التنمية الزراعية في أي بلد، وتشكل القاعدة الاساسية للإنتاج الزراعي، فتوفرها في أي دولة يعتبر ثروة استراتيجية لا بد من العمل على حمايتها والحفاظة عليها وتنميتها بالوسائل المتاحة، وتمثل الأراضي الزراعية في الجزائر ما بين 19.18% من اجمالي المساحة الكلية المقدرة بـ 238174.10 ألف هكتار وهو ما يبينه الجدول الموالي:

جدول 01. تطور المساحة المزروعة وتوزيع استخدام الاراضي خلال الفترة (2009-2015)

الوحدة: ألف هكتار

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	البيان		
545.61	509.10	510.09	483.80	488.28	482.30	493.58	المساحة الصالحة للزراعة	مساحة المحاصيل المستديمة	المطرية
480.17	486.46	455.11	465.28	455.82	451.24	436.88		المروية	
3664.96	3743.15	3818.84	4353.66	3723.70	3691.80	3621.93	مساحة المحاصيل الموسمية	المطرية	
703.63	660.79	634.38	577.63	531.18	533.98	447.46		المروية	
3093.66	3065.54	3043.45	3152.33	3246.51	3275.71	3423.50	المساحة المتروكة غير المزروعة		
8488.03	8465.04	8461.87	9032.7	8445.49	8435.03	8423.34	مجموع المساحة الصالحة للزراعة		
%3.57	%3.56	%3.55	%3.79	%3.54	%3.54	%3.53	نسبة المساحة الصالحة للزراعة الى المساحة الكلية		
4220.31	4232.65	4273.67	4268.11	4255.84	4254.8	4227.7	مساحة الغابات		
32968.51	32965.97	32969.44	32943.69	32942.08	32938.30	32955.88	مساحة المراعي		
45676.85	45663.66	45704.98	46244.5	45643.41	45628.13	45606.92	مجموع الاراضي الزراعية		
%19.17	%19.17	%19.18	%19.41	%19.16	%19.15	%19.14	نسبة الاراضي الزراعية الى المساحة الكلية		

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم، (المجلد رقم 32، 2012) (المجلد رقم 33، 2013) (المجلد رقم 34، 2014)، (المجلد رقم 36، 2016)، ص ص 6-9.

من الجدول رقم (01) نلاحظ أن مجموع مساحة الاراضي الزراعية والتي تتكون من الاراضي الصالحة للزراعة الغابات والمراعي، عرفت تطورا طفيفا خلال الفترة 2009 الى 2015 حيث انتقلت مساحتها من 45606.92 ألف هكتار سنة 2009 الى 45704.98 ألف هكتار سنة 2013 اي زيادة سنوية بنسبة تقدر ب 0.21% لتراجع سنة 2015 الى 45676.85 ألف هكتار ، أما نسبة المساحة الزراعية الى المساحة الكلية في الجزائر فتبقى ثابتة وفي حدود 19%.

وقد مثلت المساحة المتروكة (غير المزروعة) سنة 2015 نسبة حوالي 36.44% من اجمالي المساحة الصالحة للزراعة، في حين نجد مساحة المحاصيل الموسمية تمثل حوالي 51.46% من المساحة الصالحة للزراعة.

1-2- الموارد المائية:

تمثل المياه أهم عنصر للحياة كما أنها تعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الانتاج الزراعي وتكثيف الزراعة، وأن تطور هذا القطاع وتنميته مرهون بحجم الموارد المائية المعبئة له، التي تستغل في الري الزراعي وتوسيع المساحة المسقية، وفي هذا المجال تمتلك الجزائر موارد مائية معتبرة يمكن تقسيمها بحسب مصادرها الى ثلاثة موارد رئيسية هي:

1-2-1- الموارد المطرية:

حيث يتراوح المتوسط السنوي لسقوط الامطار ما بين 95 و100 مليار م³، يتغير توزيعها جغرافيا بين المناطق الساحلية ومناطق شمال الصحراء، اما الجنوب الجزائري والذي يمثل حوالي 85% من المساحة الاجمالية، فهو يدخل ضمن المناطق شبه الجافة والجافة مما يجعل متوسط تساقط الامطار يقل عن 100 ملم/ السنة.

1-2-2- الموارد السطحية:

تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود والانهار والاحواض، وتقدر الموارد المائية السطحية بين 9.8 مليار م³/ السنة و 13.5 مليار م³/ السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب، حيث تحتوي الاحواض المتوسطة في الشمال على 11.1 مليار م³ وأحواض الهضاب العليا على 0.7 مليار م³، أما الاحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليار م³، كما تعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، حيث يبلغ عدد السدود المستغلة من طرف الوكالة الوطنية للسدود حاليا 66 سد بطاقة استيعابية تقدر بـ 7.5 مليار متر مكعب¹.

1-2-3- الموارد الجوفية:

تشير التقديرات العلمية الى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60000 بئر صغير، و90000 ينبوع و23000 بئر عميق، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بحوالي 7 مليار م³ في السنة، وهي موزعة بين الشمال (2 مليار م³/ السنة) والجنوب (5 مليار م³/ السنة)، بالنسبة للشمال مستغلة بنسبة 90% (1.8 مليار م³/ السنة) وتتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الامطار في طبقات الارض، أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا، ويعتبر تحددها ضعيف أو غير ممكن في أغلب المناطق².

2- الموارد البشرية

بلغ متوسط القوى العاملة الزراعية 2.279 مليون نسمة خلال الفترة (2006-2013) وتراوحت القوى العاملة في القطاع الزراعي بين 1.609 مليون عامل و 2.582 مليون عامل خلال عامي 2006 و2013 على التوالي، حيث شهدت ارتفاعا منتظما من سنة الى أخرى وقدرت الزيادة بـ 973 ألف عامل أي بنسبة 60.50%. أما خلال سنتي 2014 و 2015 فقد بلغت القوى العاملة في القطاع الزراعي 2.505 مليون عامل و 4.959 مليون عامل وهي تمثل نسبتي 22.26% و 41.57% من اجمالي القوى العاملة خلال نفس السنتين.

3- مستلزمات الانتاج الزراعي

تستلزم عملية الانتاج الزراعي توفر العتاد اللازم والاسمدة اللازمة، وهو ما يوضحه الجدول رقم (02) التالي:

الجدول رقم(02): تطور مستلزمات الانتاج الزراعي خلال الفترة (2006-2015)

الوحدة: العدد بالوحدة، الانتاج بالف طن صافي

البيان	2010/2006	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الجرارات	104713	100847	102055	103635	105789	108551
عدد الحاصدات	12724	9443	9521	9619	9713	9785
انتاج الاسمدة الازوتية	933.00	900.00	900.00	900.00	900.00	900.00
انتاج الاسمدة الفوسفاتية	800.00	800.00	800.00	800.00	800.00	800.00

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخطوط، (المجلد رقم34، 2014)، ص ص121-123.

يلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع عدد الجرارات الزراعية من 100847 جرار سنة 2011 الى 105879 جرار سنة 2014 أي بنسبة زيادة تقدر بـ 4.9%، كما بلغ عدد الحاصدات الزراعية سنة 2014 حوالي 9713 حاصدة، وهذا راجع الى وجود تمويل زراعي على شكل عيني، كما بلغ انتاج الاسمدة الازوتية 900000 طن وانتاج الاسمدة الفوسفاتية 800000 طن.

ثانيا- الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي في الجزائر

يعتبر القطاع الزراعي القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية الأساسية، بهدف اشباع الحاجيات المتزايدة للسكان وفق التزايد غير المحدود لعدددهم، ويحتل القطاع الزراعي الصدارة من حيث الأهمية بين مختلف القطاعات الأخرى لدى مختلف دول العالم وخاصة المتقدمة منها، وفي الجزائر تظهر الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وفي توفير مناصب العمل لنسبة كبيرة من السكان، وكذا مساهمته في توفير المواد الغذائية الضرورية، وكذا مساهمته في التجارة الخارجية.

1- مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني

تختلف نسبة مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني من دولة الى أخرى حسب طبيعة اقتصاد كل دولة والأهمية التي توليها لهذا القطاع ومدى تطوره، وفي الجزائر يحتل القطاع الزراعي أهمية من حيث مساهمته في تكوين الدخل الوطني، وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، الذي يعتبر من اهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلاد، والجدول رقم(03) يوضح تطور مساهمة الناتج الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة من 2006 الى 2015.

الجدول رقم(03): مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2006-2015)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار أمريكي)	الناتج الزراعي الاجمالي (مليون دولار أمريكي)	نسبة الناتج الزراعي الى الناتج المحلي الاجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالدولار	نصيب الفرد من الناتج الزراعي الاجمالي بالدولار
2006	117288.00	8812.00	%7.51	3477.99	261.31
2007	134143.00	10105.00	%7.53	3899.51	293.75
2008	171756.00	11195.00	%6.51	4892.82	321.7
2009	137746.70	12820.26	%9.29	3924.41	365.25
2010	161734.40	13644.41	%8.43	4535.29	382.61
2011	198769.10	16110.62	%8.10	5458.55	422.43
2012	207821.72	18334.02	%8.82	5542.65	488.97
2013	209415.56	20573.39	%9.82	5468.20	537.21
2014	213343.24	21966.60	%10.29	5401.09	556.12
2015	166894.00	19718.00	%11.81	4176.21	493.41

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم، (المجلد رقم 32، 2012) (المجلد رقم 33، 2013) (المجلد رقم 34، 2014)، (المجلد رقم 36، 2016) ص ص 10-11.

تشير بيانات الجدول رقم(03) أن مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي كمتوسط للفترة 2014/2006 تمثل نحو 8.47%، وبالرغم من الاصلاحات التي تمت على مستوى القطاع الزراعي الى ان نسبة مساهمة الانتاج الفلاحي في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي منخفضة نسبيا محققة أقل نسبة سنة 2008 بـ 6.51%، ويرجع هذا الانخفاض الحاصل في مساهمة الانتاج الفلاحي الى النمو السريع الذي عرفته القطاعات غير الزراعية الاخرى خاصة قطاع المحروقات الذي يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي، وفي المقابل عدم مواكبة تطور الانتاج الزراعي للتطور الحاصل في القطاعات الاخرى. وبداية من سنة 2012 بدأت ترتفع بنسبة قليلة لتصل سنة 2014 الى 10.29%، أما في سنة 2015 فبالرغم من تراجع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 21.77% الا أن الناتج الزراعي الاجمالي عرف نوع من التحسن مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي ليمثل نسبة 11.81% من هذا الاخير.

كما نلاحظ من الجدول رقم(03) أن متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي سجل ارتفاعا من سنة الى اخرى، حيث انتقل فيها من 261.31 دولار سنة 2006 الى 556.12 دولار سنة 2014 أي بنسبة زيادة تقدر بـ 112.82%، وترجع هذه الزيادة الى ارتفاع كمية الانتاج الزراعي من جهة، ومن جهة ثانية ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية نتيجة تحرير الاسعار وتطبيق الاصلاحات الاقتصادية، ليتراجع سنة 2015 الى 493.41 دولار ورغم هذا يبقى نصيب الفرد من الناتج الزراعي ضعيفا مقارنة بالدول المتقدمة.

2- مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل

للقطاع الفلاحي دورا كبيرا في توفير مناصب العمل والتقليص من البطالة خاصة في المناطق الريفية التي تمثل نسبة السكان بها حوالي 36% من مجموع السكان في سنة 2013، ولإعطاء صورة عن مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل وتطورها نقوم بدراسة وتحليل الجدول رقم (04) الذي يبين تطور القوى العاملة الزراعية خلال الفترة (2006-2015).

الجدول رقم (04): تطور القوى العاملة الزراعية خلال الفترة 2006-2015

الوحدة: ألف نسمة

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
اجمالي عدد السكان	33722.97	34400.00	348800.00	35100.00	35666.31	36717.00	37495.00	38297.00	39500.00	39963.00
القوى العاملة الكلية	9370.95	9968.91	10315.00	10544.00	10544.00	10662.00	11423.00	11964.00	11453.00	11931.00
القوى العاملة الزراعية	1609.63	2220.12	2244.06	2358.34	2358.34	2442.60	2476.50	2528.90	2550.60	4959.80
نسبة القوى العاملة الزراعية الى الكلية	17.17%	22.27%	21.75%	22.36%	22.36%	22.90%	21.67%	21.13%	22.27%	41.57%

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم، (المجلد رقم 32، 2012) (المجلد رقم 33، 2013) (المجلد رقم 34، 2014) (المجلد رقم 36، 2016)، ص 9-10.

نلاحظ من الجدول رقم (04) ارتفاع القوى العاملة الزراعية خلال الفترة المدروسة (2006-2015) من 160963 نسمة الى 495980 نسمة أي بنسبة زيادة قدرت بـ 208.13%، بينما لم تتجاوز نسبة القوى العاملة الزراعية الى القوى العاملة الكلية حدود 22%، ويعود هذا الانخفاض في القوى العاملة الزراعية الى الفوارق الموجودة في مستوى المداخل لدى القطاعات الاخرى، وكذلك عدم توفر الامكانيات المادية للفلاح مما ساعد على الهجرة الريفية نحو المدن.

3- مساهمة القطاع الزراعي في تغطية الاحتياجات الغذائية

يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وتحسين مستوياتهم المعيشية من خلال انتاجه العديد من الاصناف والانواع الغذائية النباتية والحيوانية التي يحتاجها الانسان، كما أن للقطاع الزراعي دورا في تنمية الصناعات المحلية ذات الارتباط المباشر وغير المباشر بالقطاع الزراعي، والجدول رقم (06) يلخص تطور نسبة مساهمة الانتاج الزراعي المحلي في تغطية الطلب الوطني على أهم المنتوجات الغذائية.

جدول رقم(06): تطور مساهمة الانتاج الزراعي في تغطية الطلب الوطني على الغذاء خلال الفترة (2006-2015)

الوحدة: ألف طن

المواد	الانتاج						الطلب						نسبة الاكتفاء الذاتي%					
	2015	2014	2013	2012	2011	2010/2006	2015	2014	2013	2012	2011	2010/2006	2015	2014	2013	2012	2011	2010/2006
حبوب	3826.88	3727.15	5137.15	4912.23	3435.23	3760.95	11650.54	14758.9	15041.35	12405.8	15865.74	17582.07	32.84	25.25	34.15	39.6	21.65	21.39
بقول جافة	54.19	78.82	84.49	95.83	93.7	87.39	238.48	326.64	260.8	281.7	285.82	4692.49	22.72	24.13	32.3	34	32.78	27.69
بطاطس	2359.05	3862.19	4219.48	4928.03	4673.52	4539.58	2480.59	3967.44	4375.8	5002.2	4796.46	315.64	95.1	97.34	96.4	98.5	97.43	96.74
لحوم	423.9	597.74	606.27	660.6	715.82	769	486.66	643.73	678.3	709.7	794.21	836.2	87.1	92.85	89.4	93.1	90.13	91.96
بيض	195.33	229.1	266.33	299.35	303.03	335	195.85	229.56	266.6	299.5	303.03	335.23	99.73	99.97	99.9	99.9	100	99.93

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم، (المجلد رقم 34، 2014)، (المجلد رقم 35، 2015)، (المجلد رقم 36، 2016)، ص 292-294.

من خلال الجدول رقم(06) يمكن القول ان نسبة مساهمة الانتاج الزراعي في تغطية الطلب على الغذاء بالنسبة للمواد الغذائية الاساسية منخفضة جدا، وقد مس هذا الانخفاض بدرجة اكبر المواد الأكثر اهمية في الحصة الغذائية السائدة كالحبوب(25.25%) والبقول الجافة(24.13%) وهذا سنة 2011، ثم سرعان ما تحسنت هذه النسبة لهذه المواد سنة 2013 بفعل تحسن الانتاج لهذه المواد خلال سنتي 2012 و 2013 لتعرف تراجعاً سنتي 2014 و 2015 على التوالي الى 21.65% و 21.39% بفعل تراجع الانتاج خلال الموسم 2014 بنسبة 30.06% وارتفاع الطلب المحلي سنة 2015 بنسبة 10.81%.

كما نلاحظ من الجدول(06) تحقيق الاكتفاء الذاتي لمنتوج البيض تقريبا بنسبة 100% بالدرجة الاولى والبطاطس بنسبة 98.5% بالدرجة الثانية بسبب توجه وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لدعم شعبة البطاطس بـ 1.8دينار للكيلوغرام الواحد، وتكفلها بمصاريف النقل والتأمين والتخزين، الأمر الذي شجع الفلاحين في الاقبال على المزيد من الانتاج.

أما اللحوم فان نسبة الاكتفاء الذاتي بها عالية جدا، وقد سجلت نسبة 87.10% خلال الفترة 2010/2006 لترتفع الى 93.1% سنة 2013 لتراجع سنة 2015 الى 91.96% بسبب زيادة الطلب على اللحوم خلال هذه السنة بنسبة 5.28% غير أن هذه النسبة العالية للاكتفاء الذاتي ليست نتيجة وفرة الانتاج الوطني، بل كنتيجة لنقص الطلب المحلي بفعل الاسعار المرتفعة وضعف القدرة الشرائية.

4- مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية

يمكن قياس مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية من خلال عدد من المؤشرات، من أهمها معدلات نمو الصادرات والواردات الزراعية، نسبة تغطية الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية ومساهمة كل من الواردات الزراعية الى الواردات الكلية بالإضافة الى نسبة الصادرات الزراعية الى الصادرات الكلية واخيرا مساهمة التجارة الزراعية في التجارة الخارجية الكلية.

جدول رقم (07): الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الزراعية بين سنتي 2009-2015

الوحدة: مليون دولار

المؤشر	2009*	2015**	نسبة النمو
الصادرات الزراعية	208.51	795.54	281.53%
الواردات الزراعية	7252.07	11790.68	62.58%
رصيد الميزان التجاري الزراعي	7043.56-	10995.14-	56.10%-
حجم التجارة الزراعية	7460.58	12586.22	68.70%
الصادرات الكلية	45189.34	37951.39	16.01%-
الواردات الكلية	39297.54	51733.01	31.64%
حجم التجارة الخارجية الكلية	84486.88	89684.4	6.15%
نسبة الصادرات الزراعية الى الصادرات	0.53%	2.09%	
نسبة الواردات الزراعية الى الواردات	18.45%	22.79%	
معدل تغطية التجارة الخارجية الزراعية	2.87%	6.74%	
نسبة التجارة الزراعية الى التجارة الكلية	8.83%	14.03%	

المصدر: * المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم، (المجلد رقم 30، 2010)، ص 131 ص 212.

** المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم، (المجلد رقم 36، 2016)، ص 131 ص 212

تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم(07) الى أن الصادرات الزراعية بلغت نحو 208.51 مليون دولار عام 2009 لترتفع الى 795.54 مليون دولار سنة 2015 وذلك بمعدل نمو سنوي بلغ 281.53%، في حين زادت الواردات الزراعية من 7.2 مليار دولار في 2009 الى 11.70 مليار دولار سنة 2015 وذلك بمعدل نمو 62.58%، وعلى ذلك زاد العجز في الميزان التجاري الزراعي من 7.04 مليار دولار سنة 2009 الى 10.99 مليار دولار سنة 2015 وذلك بنسبة زيادة في العجز تقدر بـ 56.10%؛ في حين لم يتجاوز معدل تغطية التجارة الخارجية الزراعية حدود 7%. ارتفعت الأهمية النسبية للصادرات الزراعية الى الصادرات الكلية من 0.53% سنة 2009 الى 2.09% سنة 2015، كما زادت الأهمية النسبية للواردات الزراعية الى الواردات الكلية من 18.45% سنة 2009 الى 22.79% سنة 2015. وقد بلغت قيمة اجمالي التجارة الزراعية حوالي 7.4 مليار دولار سنة 2009 وارتفعت الى 12.58 مليار دولار سنة 2015، كما ارتفعت أهميتها النسبية الى التجارة الخارجية الكلية من 8.83% سنة 2009 الى 14.03% سنة 2015.

ثالثا: السياسات المنتهجة لترقية القطاع الزراعي في الجزائر

قصد النهوض بالقطاع الفلاحي اعتمدت الدولة عدة سياسات تهدف إلى تطوير الفلاحة وجعلها قاعدة متينة في الاقتصاد الوطني، وسنحاول في هذا المحور التطرق الى مختلف السياسات الزراعية المنتهجة منذ سنة 2000 الى غاية 2015

1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2005)

يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية جديدة لسياسة فلاحية تعتمد على الخواص والدعم بالأموال مع ترك حرية النشاط الفلاحي والتسيير، وهو بذلك قد أنهى مرحلة طويلة من السياسات الاشتراكية ووضع أول خطوة موجهة للقطاع الفلاحي في ظل سياسة ليبرالية تشمل مستثمرات خاصة ووحدات انتاجية.

1-1- أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

لقد جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لسد كل الثغرات السابقة في القطاع الفلاحي، حيث تضمن مجموعة من التوجيهات الأساسية تتمثل في³: التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي للبلاد بغية تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وكذا الاستعمال العقلاني والمستديم للموارد الطبيعية وترقية المنتجات ذات الامتيازات بهدف تصديرها، بالإضافة إلى حماية التشغيل وزيادة قدرات القطاع الفلاحي بتحقيق مناصب شغل جديدة من خلال ترقية الاستثمار وتشجيعه وأخيرا تحسين مداخل و ظروف معيشة الفلاحين.

بالإضافة الى ذلك هناك مجموعة من الأهداف المكملة التي يسعى اليها المخطط والتي تتمحور أساسا حول دعم وتحفيز الفلاحين في المجال الفلاحي وذلك من خلال⁴:

- تطوير القدرات الانتاجية للوحدات الفلاحية ووسائل الانتاج، بالإضافة الى الاستعمال الرشيد والعقلاني للموارد الطبيعية.
- تطوير المنتجات المتكيفة مع المناطق الطبيعية، وهذا في اطار التكيف الانتاجي في المناطق الخصبة وتحقيق التكامل الفلاحي الصناعي خاصة في نجال الحبوب، الحليب، البطاطا واللحم الأحمر والأبيض.
- تكيف أنظمة استغلال الأراضي الجافة وشبه الجافة والمهددة بالجفاف، بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة.
- توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وذلك باستصلاحها عن طريق الامتياز الذي يسمح في الوقت نفسه بتثمين الموارد الطبيعية المتاحة والمحافظة عليها وترقية الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الزراعي.

1-2- برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

تتمحور برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تنفيذ مجموعة من المشاريع الفلاحية المترابطة فيما بينها بهدف تحقيق الاهداف المبرمجة، وفي هذا الاطار تم التركيز على خمسة برامج أساسية يمكن ايجازها كما يلي⁵:

أ- دعم تكيف أنظمة الانتاج:

يعتمد في تنفيذ هذا البرنامج على نظام دعم خاص وملائمة وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين، مما يسمح لهم بتأمين مداخيلهم على المدى القريب والمتوسط.

ب- دعم تطوير الانتاج الوطني والانتاجية في مختلف الفروع:

وفي هذا الاطار خصص المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مزارع نموذجية، تعمل على تكثيف المدخلات الفلاحية (بذور، شتلات، الأمهات والفحول الحيوانية)، للمحافظة على الموارد الوراثية، كما انها ستصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات، وتولي عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن أن تكون محل تصدير.

ج- دعم استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

يهدف هذا البرنامج أساسا الى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة، عن طريق منح الامتياز وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 483/97 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997 المحدد كفاءات منح قطع أراضي من الأملاك الوطنية للاستصلاح بالمناطق الصحراوية والسهبية، الجبلية، بهدف إعادة الطابع الفلاحي لهذه المناطق والعمل على وقف الجفاف وانجراف التربة واسترجاع التوازن البيئي.

د- دعم البرنامج الوطني للتشجير:

يهدف هذا البرنامج الى اعطاء أولوية للتشجير المفيد والاقتصادي بغرس أصناف الأشجار المثمرة الملائمة (الزيتون، التين، اللوز، الكرز، الفستق، النخيل... الخ)، من أجل حماية متجانسة للتربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال هذه المناطق الغابية.

هـ- دعم استصلاح الأراضي بالجنوب:

جاء برنامج استصلاح الأراضي بالجنوب، من أجل وضع السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الاستغلال الاقتصادي للمناطق الصحراوية، وادماجها ضمن محاور التنمية الاقتصادية في اطار التنمية المستدامة، ويتم ذلك عن طريق تفعيل المنتجات الملائمة مع المناخ، كالنخيل التي تعتبر مصدرا مهما وجالبا للعملة الصعبة لكون انتاجه ذو ميزة نسبية، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وضع الشروط والكفاءات اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج، من خلال دعم تهيئة الأراضي في اطار منح الامتيازات الفلاحية.

وتجدر الإشارة الى أن تنفيذ مختلف البرامج والمشاريع المسطرة في اطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يتم بدعم من صناديق خاصة، تم انشاؤها خصيصا لتنفيذ برامج المخطط ولكل صندوق أهداف محددة من بينها مثلا الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، صندوق استصلاح الاراضي عن طريق الامتياز، الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي.

2- سياسة التجديد الريفي والفلاحي

تهدف هذه السياسة إلى تعزيز الأمن الغذائي والتماسك الاجتماعي ومواصلة التنمية الفلاحية التي انطلقت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وتستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات والطاقات، عصنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي تحتوي عليها الجزائر⁶.

وفي اطار البرنامج الخماسي (2010-2014) خصص لقطاع الفلاحة مبلغ 1000 مليار د.ج، موزع عبر هذه الفترة بمتوسط 220 مليار د.ج كل سنة، حيث خصص لسياسة التجديد الفلاحي والريفي غلاف مالي قدر بـ 185.3 مليار د.ج موزعا كالتالي⁷:

✓ سياسة التجديد الريفي: 42 مليار د.ج (18%)؛

✓ سياسة التجديد الريفي: 160 مليار د.ج (69%)؛

✓ برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية: 28 مليار د.ج (13%).

2-1- أهداف سياسة التجديد الريفي والفلاحي:

تهدف هذه السياسة إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي، ويمكن إبراز إستراتيجية هذه السياسة في الآتي⁸:

1-زيادة الإنتاج الوطني من الموارد الواسعة الاستهلاك (القمح، الحليب) لضمان معدل تغطية وسطي ادني بـ 75% من الاحتياجات وتوفير الشروط التي تسمح بالتكامل الفلاحي الصناعي لهذا الإنتاج، ومواجهة الأزمات المحتملة؛

2-عصرية ونشر التقدم التكنولوجي في المستثمرات الفلاحية (التخصيب، المكينة، استخدام البذور، الجينات المحسنة)؛

3-عصرية وتنظيم شبكات جمع وتسويق الانتاج الوطني وتموين الفلاحة بالمدخلات والخدمات؛

4-وضع نظام ضبط فيما بين المهن، يجمع مختلف حلقات فروع الإنتاج ذات الاستهلاك الواسع مثل: الحبوب، الحليب، البطاطا، اللحوم...، وخلق شروط استقرار السوق؛

5-تعميم وتوسيع أنظمة الري الفلاحي مستهدفين 1.6 مليون هكتار في آفاق 2014 مقابل حوالي 900 ألف هكتار سنة 2009.

6-تنمية القدرات الوطنية التي تسمح بالوصول الى الاكتفاء الذاتي فيما يخص تغطية الاحتياجات من البذور والفسائل؛

7-التنمية المتناسقة والمتوازنة للفضاءات الريفية وتحسين شروط الحياة ومداخيل السكان الريفيين.

2-2- ركائز سياسة التجديد الريفي والفلاحي:

تتمحور سياسة التجديد الريفي والفلاحي على ثلاثة ركائز متكاملة: التجديد الريفي، التجديد الفلاحي وبرنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية، بالإضافة إلى إطار تحفيزي كمكمل لهذه الركائز الثلاثة.

2-2-1- التجديد الريفي:

بهدف توسيع التنمية الاقتصادية، تم إشراك المجتمع الريفي في هذه العملية وذلك باعتماد سياسة التجديد الريفي. لإحداث تنمية مستدامة، وتطبيق المساواة في توزيع الخدمات الأساسية حيث تأخذ في الاعتبار كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي. ويهدف التجديد الريفي الذي هو أوسع من التجديد الفلاحي إلى تعزيز التضامن وإلى تطبيق اللامركزية حيث يأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مجال التشغيل والدخل⁹.

وقد اعتمدت سياسة التجديد الريفي في أكتوبر 2006، ثم بعد شهرين من ذلك في ندوة الولاية/الحكومة يومي 6 و7 ديسمبر 2006 تم تبني برنامج دعم التجديد الريفي (2007-2013) ونشر على شكل تعليمة رقم واحد من طرف السيد رئيس الحكومة¹⁰. ويعد تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف وتنويع الأنشطة الاقتصادية والعمل على حماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من أبرز المحاور التي تركز عليها سياسة التجديد الريفي¹¹.

2-2-2- التجديد الفلاحي:

تم إضافة سياسة التجديد الفلاحي الى سياسة التجديد الريفي في شهر أوت سنة 2008 من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك من خلال قانون توجيهي فلاحي ليتم تغيير تسميتها بسياسة التجديد للاقتصاد الفلاحي والريفي، والتي تركز على محورين أساسيين أولا انشاء بيئة مناسبة ومشجعة لتطوير الاستثمار في الإنتاج الفلاحي، إضافة الى وضع نظام ضبط للإنتاج الفلاحي ذو الاستهلاك الواسع. وأيضا زيادة برامج التكثيف الفلاحي¹². وهناك حوالي عشرة فروع للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات اولوية ضمن برامج التكثيف والعصرنة تستهدف رفع الانتاج والانتاجية وكذا تكامل الفروع المعنية، ويتعلق الامر بالبرامج التي تستهدف: الحبوب، الحليب، البقول الجافة، البطاطس، الحبوب الزيتية، الطماطم الصناعية، الاشجار المثمرة، اللحوم الحمراء والبيضاء، البذور والشتائل¹³.

وقد أضيف عاملين آخرين أنجزا خصيصا للإنتاج الفلاحي لبرنامج التجديد الفلاحي وهما¹⁴.

- 1- نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع الذي وضع سنة 2008 لتأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك.
- 2- عصرنة وتكثيف التمويل والتأمينات الفلاحية.

2-2-3- برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية:

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لا سيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين لعبها والفصل بين مختلف أشكال التنظيم، وقد تم في هذا الشأن العمل بالنقاط التالية:

- عصرنة مناهج الإدارة.
- الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الانتاجي.
- تعزيز القدرات المالية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملين القطاع.
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

2-2-4- الإطار التحفيزي:

تكملة للركائز الثلاث، يشمل الإطار التحفيزي على الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة وهي كالتالي:

- ❖ الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب الحاجيات؛
- ❖ ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي؛
- ❖ تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي؛
- ❖ تنشيط الفضاءات المختلطة (خاصة وعمومية) للبرمجة وتنسيق ومتابعة وتقييم السياسات والبرامج والمشاريع.

وقد أسفرت سياسة التجديد الفلاحي والريفي على التوقيع على عقدي كفاءة لحمس سنوات مع جميع ولايات الوطن، عقد كفاءة للتنمية الفلاحية تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، والغرض منه تحديد أهداف الانتاج سنويا استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الفلاحية وخصوصيات وقدرات كل ولاية. ويتم تقييم الاداء بالتركيز على التغيرات في معدل نمو الناتج الفلاحي والانتاجية. بالإضافة الى عقد كفاءة للتنمية الريفية تم توقيعه مع محافظات الغابات، والغرض منه تحديدا المساحات الريفية المعنية، تحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع، تحديد الاثر على الحماية وتثمين الموارد الطبيعية. ويتم تقييم الاداء استنادا الى عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدججة المقترحة منها والمحقة، قيمة ونسبة الزيادة في رأس المال المنتج، مدى حمايته للموارد الطبيعية وعدد مناصب الشغل المستحدثة¹⁵.

خلاصة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة ابراز وتحليل واقع القطاع الزراعي في الجزائر ومدى مساهمته في تفعيل التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2006/2015 باعتباره بديلا تنمويا خارج قطاع المحروقات وقد توصلنا الى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ بالرغم من الامكانيات الطبيعية (المياه، الاراضي الزراعية) والبشرية والموارد الرأسمالية التي تمتلكها الجزائر، الا أن اسهامات القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني تبقى محدودة وضعيفة، و ذلك نظرا لطابعه المميز والمتمثل في النمط التقليدي المتبع في الانتاج؛
- ✓ يقتصر الانتاج الزراعي على تلبية الطلب المحلي المتزايد باستمرار، والذي يشهد عجزا في انتاج كل من الحبوب وبعض السلع الغذائية؛
- ✓ تدل معدلات الاكتفاء الذاتي الضعيفة لبعض المنتجات الزراعية على ضعف في تأمين الغذاء اللازم والتوجه نحو الواردات؛
- ✓ اتخذت الدولة عدة سياسات واصلاحات زراعية من أجل ترقية القطاع الزراعي وذلك منذ سنة 2000 الى غاية الوقت الحالي، والتي من أبرزها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسة التجديد الريفي والفلاحي، وقد ساهمت هذه السياسات في تطوير الأنشطة الزراعية وزيادة حجم الاستثمارات الزراعية.

وبناء على النتائج المتوصل اليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ✓ تعزيز تنافسية القطاع الفلاحي كبديل للتنمية في اجتذاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة، وتحسين تنافسية المنتجات الفلاحية في السوق المحلي والأسواق الخارجية، واكتساب ميزات تنافسية جديدة لتنمية الصادرات وتنويعها وفتح أسواق جديدة امامها؛
- ✓ العمل على تنمية الموارد الزراعية وترشيد استخدامها والعمل على توجيهها بكيفية سليمة، وذلك من اجل رفع الانتاجية الزراعية وتحسين معدلات الاكتفاء الذاتي خاصة السلع الاستراتيجية؛
- ✓ استخدام التقنيات الزراعية الملائمة التي تتناسب مع البيئة المحلية، لتطوير زراعة المحاصيل الرئيسية من خلال زيادة الكفاءة الانتاجية وخفض تكاليف الانتاج والارتقاء بجودة المنتج الزراعي.

الاحالات والمراجع:

- 1- زهير عماري، القطاع الزراعي في الجزائر بين الامكانيات المتاحة واشكالات الاكتفاء الذاتي..أين الحل؟ دراسة قياسية منذ 1980، مداخلة في الملتقى الدولي حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي في ظل المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، 23/24/نوفمبر/2014، ص9.
- 2- زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لاهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2013/2014، ص106.
- 3-Algérien, MADR, Plan national de développement agricole, 2001, p6.
- 4- مصطفى قريد، استخدام التحليل الكمي الاقتصادي لدراسة انتاج القمح في الجزائر 1987-2012، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2015/2016، ص68.
- 5- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2011/2012، ص: 136-137.
- 6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي، الاجراءات المتخذة لفائدة الفلاحين والمربين ومتعاملي الصناعات الغذائية الفلاحية في اطار قانون المالية التكميلي لسنة 2008، 28 جويلية 2008، ص1.
- 7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي - عرض وآفاق-، ماي 2012، ص28.
- 8- زهير عماري، مرجع سابق، ص88.
- 9- مسار التجديد الفلاحي والريفي، مرجع سابق، ص6.
- 10- Algérien, MADR, projet de programme quinquennal de développement (2010/2014), Mars 2009, p20.
- 11- Algérien, Institut national de la recherché agronomique d'Algérie, Deuxième rapport national sur L'état des ressources phytogénétiques, INRAA/juin, 2006, p15.
- 12- بركان بن خيرة، سياسة الإحلال بين إنتاج القمح الصلب والقمح اللين وتوسيع المساحة المسقية في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر3، 2014/2015، ص51.
- 13- مسار التجديد الفلاحي والريفي، مرجع سابق، ص7.
- 14- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاجراءات المتخذة خلال اجتماع اطرارت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية المنعقد أيام 18/19 جويلية 2008، ص6.
- 15- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاجراءات المتخذة خلال اجتماع اطرارت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية المنعقد أيام 18/19 جويلية 2008، مرجع سابق، ص5.